مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 07 / العدد: 01 / السنة: 2020 / ص ص: 96 ـ 115

البيئة التراثية السياحية في المناطق الساحلية

The Environmental Touristic Heritage in the Coastal Areas

تاريخ الإرسال: 2019/09/19 تاريخ القبول: 2019/12/01

زكرياء حرقاس (*)
جامعة البليدة2- الجزائر
مخبر القانون والعقار
h.zakarya@univ-blida2.dz

مصطفاوي عايدة
جامعة البليدة2- الجزائر
most-aida2013@hotmail.fr

ملخص:

تعتبر البيئة التراثية المزدوجة بين تلاحم و/أو إتصال التراث الطبيعي المجالي مع التراث الثقافي في محيط حيوي نظامي تفاعلي، مشترك المدى الجغرافي من الفضاء الإقليمي، ذو المؤهلات والخصوصيات الايكولوجية ذاتها، مواقعًا يشكل من البيئة المجالية طابعًا سياحيًا فريدًا ونادراً، لِمَا تحتويه هذه الأوساط حسب أداءها ووظيفتها في إبراز مقومات ومعالم السياحة البيئية في المناطق الساحلية على إختلاف أنماطها وتباينها البيولوجي.

إن تقدير المجالات البيئية التراثية، حمايتها وتثمينها في إطار التدبير الرشيد لإستراتيجية الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، يتطلب دمج التنمية المستدامة في تأهيل وترقية، عقلنة وحوّكمة القطاع السياحي لصناعة ثروة بيولوجية ذات قيمة اقتصادية منظرية تنافسية، من حيث رفع جودة وأداء المواقع التراثية الطبيعية/الثقافية وتثمينها في بيئاتها كعامل استقرار للمنتوج السياحي الخام، وتسويقه الإلكتروني لتحقيق الاقتصاد الوطني التكافلي للسياحة الساحلية.

الكلمات المفتاحية: البيئة التراثية؛ السياحة البيئية؛ المنتوج السياحي؛ التسويق الالكتروني؛ المناطق الساحلية.

Abstract:

The dual environmental heritage between cohesion and / or communication of the national and cultural heritage in a vital, systematic and interactive zone; shared by the geographic range of the regional space, having the same the same qualifications and specifities. It constitutes from the field of environment a rare and unique area of a touristic character for what these circles contain according to its function and role; to highlight the environmental touristic components and sights in the coastal

(*)- المؤلف المُراسل.

perspective of raising the quality and performance of the natural and cultural heritage sites.In addition to value its statements as a stabilizing factor of the raw touristic product and the E-marketing so as to achieve the national economy of the coastal tourism.

***Keywords**:the environmental heritage; the environmental tourism; the touristic product; E-marketing; costal areas.*

areas due to the difference of its biological variations and paterns.

The evaluation of environmental heritage fields and its protection and value, under the good governance of a full management strategy of the costal areas.It requires the integration of sustainable development in the rehabilitation promotion, rationalization and governance of the touristic sector to produce a biological wealth of a theoretical and competitive economical value; from the

مقدمة:

تستحوذ الجزائر على مجالات طبيعية تراثية وثقافية أثرية ذات أهمية عالمية وإقليمية ووطنية، في بيئات متباينة من نطاقها الفضائي عبر مداها الجغرافي من الإقليم الساحلي، حيث تشكل البيئة التراثية تنوعًا ومشهدًا بيئيًا بيولوجيًا خلابًا، ذو قيمة إحيائية وإيكولوجية عالية؛ تتطلب العناية الصارمة والتنمية القاصدة، والتثمين الاستراتيجي، للمنتوجات التي تعرضها المواقع البيئية السياحية عبر المجال الساحلي المتربع على مساحة شاسعة تقدر بأكثر من 1600 كلم^2، زاخرة بتنوع بيولوجي خصب، وتراث حضاري قدير يعبر عن أصول المنطقة الساحلية بالعراقة والقدم، ويبرز التلاحم المنظري بين الطبيعة العذراء والإرث الثقافي، عبر خمسة وعشرون ولاية ضمن إقليم التل.

إن الحماية والتثمين التقديري للبيئة التراثية الطبيعية/الثقافية تتطلب وجود رؤية إقليمية واضحة المعَالِم، وخطط تنموية ذات بعد وطني أو إقليمي استراتيجي، متوافقة مع أدوات التسيير الرشيّد ووسائل الإنتاج الحكيّم، لصناعة بيئة سياحية تنافسية مستديمة ومثمرة؛ حيث المجالات الطبيعية النفعية تمثل المكون الرئيسي لتسويق المنتوج السياحي التراثي، وضمان التوازن الحيوي للأوساط الطبيعية في بيئتها الأصل، تحقيقًا لبيئة ذات جودة وأداء سياحيين متكاملين، موجهة نحو حماية الاقليم من أثار التغير المناخي بتنمية الوسط الطبيعي الجيني وتثمين موائله.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

تشكل الصناعة السياحية المنتجة في البيئة التراثية النفعية أهمية في إدارة المواقع والتخطيط لجودة المناظر، وحفظ الإرث الطبيعي والثقافي للمناطق الساحلية، بالتركيز والاهتمام في تأطير المجال السياحي خدمة للبيئة التراثية بمنتوجاتها الطبيعية، دون المساس بقيمة وجودة المناطق والمساحات المحمية خاصة الهشة منها وشديدة العطوبية والتآكل، حيث السياحة البيئية لا تكون صارمة في توطين الحماية، وإنما المرونة في التعامل مع الأوساط ذات الخصوصية والتباين بدمجها منظريًا والمواقع المفتوحة للجمهور كعرض وطلب سياحيين، مع تبني استراتيجية وطنية لصون التنوع البيولوجي، والاستراتيجية الوطنية لإدارة النظم الإيكولوجية للمناطق الرطبة، وكذا الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، ودمج كل هذه الاستراتيجيات التنموية في تحقيق الاستدامة المجالية البيئية للتراث الطبيعي والثقافي، بالنشاط السياحي الذكي والمتطور.

تتمثل أهمية موضوع البيئة التراثية السياحية في المناطق الساحلية، دمج مؤهلاتها التنموية في إطار السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم، وتكييف جودتها البيئية وتوطين منافعها البيولوجية والإيكولوجية في مجالها الحيوي، لتأهيل وترقية، عقلنة وحوكمة التراث الطبيعي والثقافي الأثري السياحي في الساحل، لاسيما التسويق الإلكتروني الذكي للمنتوج السياحي المنظري، حيثما أمكن، مع تقييم الأثر البيئي للمشاريع البيئية في المواقع السياحية المستغلة منها و/أو تلك التي توجه للتوسع السياحي مستقبلاً في الفضاءات البيئية التراثية الساحلية.

إنطلاقًا مما سبق يمكن طرح الإشكالية الآتية: مامدى تمكيّن الإدارة المتكاملة والتسويق الإلكتروني السياحي في حماية وتثميّن البيئة التراثية الساحلية؟؛ وذلك وفق خطة منهجية إتبعنا من خلالها المنهج الوصفي والتحليلي للإجابة على الاشكالية أعلاه في محورين، المحور الأول نخصصه للبحث في الإدارة المتكاملة للتراث السياحي المنظري في المجال الساحلي؛ أما المحور الثاني مخصص لضبط فن التسويق الإلكتروني الذكي للبيئة التراثية السياحية في الفضاء الساحلي، ثم تناولنا في الختام نتائج الدراسة وأهم الاقتراحات المتأصلة والداعمة لفحوى الموضوع.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

المحور الأول: الإدارة المتكاملة للتراث السياحي في المجال الساحلي:

تمثل السياحة البيئية المزدوجة البحرية والساحلية أحد أقطاب التنمية المحلية للإقليم، من خلال الثروة الطبيعية التي تزخر بها والثقافية التاريخية التي تتربع عليها، كمؤهلات تنموية فارهة، يجعل منها فضاءً متميزاً وفريداً وذو جودة سياحية عالية، تؤثر على أبعاد التنمية الشاملة في إطار تفعيل المنظومة التشريعية السليمة لاستثمار البيئة على نحو مستدام وقيّم، حيث تمثل الحوكمة الساحلية النموذج المندمج في تسيير وحماية البيئة، ضمن هيكل فضاءاتها الساحلية والبحرية كمفهوم بديل للتسيير النمطي للمنتوج البيئي ذو القيمة السياحية (أولا)، وحوّكمة البيئة التراثية السياحية كتثمين للتنوع البيولوجي للساحل(ثانيا).

أولا: الإدارة المتكاملة والمندمجة للبيئة التراثية السياحية في الساحل:

يؤدي التسيير الحكيّم إلى وجود إدارة بيئية فعالة، حيث لا تقتصر وسائل وإجراءات الإدارة التي تبرمج في إطار الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية على تنظيم السواحل، فقد يتم تنفيذها في إطار مجموعة من برامج الإدارة البيئية واستخدام الأراضي أو التخطيط الإقليمي، ومع ذلك، فإن ما يميزها عن الأنواع الأخرى من الإجراءات الإدارية البيئية هو درجة التكامل المطلوب لتمكين نظام إدارة فعال ومتعدد القطاعات[1]، في مجالات متباينة وذات قيمة مجالية عبر مدى جغرافي مشترك، حيث السياحة البيئية للتراث الطبيعي والثقافي تستند على تكييف الرؤية التخطيطية للإدارة مع مؤهلاتها البيئية، ضمن مفهوم البيئة التراثية السياحية (1)، وتقدير الصلة الوثيقة بين نهج الإدارة المتكاملة وتهيئة البيئة التراثية الساحلية (2).

1- مفهوم البيئة التراثية السياحية: لا يوجد تعريف دقيق لمصطلح "البيئة[2] التراثية" على وجه الخصوص في القوانين ذات الصلة بالبيئة والسياحة شمولاً، إلا أنه بالرجوع إلى اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، نجد أنها عبرت عنها صراحةً بكلمةِ "تراث" لِمَا تتوفر عليه البيئة المحتضنة للمواقع الخاصة ذات القيمة السياحية والمنظرية، من مزايا وموائل لا نظير لها، ضمن تشكيلة التنوع البيولوجي في البيئة الإيكولوجية الخصبة.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

وبالتالي يمكن تحديد المدلول المفاهيمي للبيئة التراثية وعلاقتها الوطيدة بالسياحة البيئية على أنها «المجال أو الوسط الحيوي الطبيعي أو الثقافي أو كليهما المندمج في فضاء جغرافي بيئي موحد، ومشترك النطاق، فيما تحتويه مجالاته البيئوية المؤقلمة من معالم طبيعية تراثية، متألفة من التشكلات الفيزيائية والجيولوجية، والمواقع الطبيعية أو المناطق الطبيعية الجمالية والعلمية، منسجمة والتراث الثقافي التناغمي، المتشكل من الآثار والمجمعات والمواقع ذات القيمة السياحية الأثرية»[3].

2- صلة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بتهيئة البيئة التراثية: إن البحث عن العلاقة الوظيفية بين نهج الإدارة المتكاملة، والتي تعني العملية الدينامية لإدارة المناطق الساحلية واستخدامها على نحو مستدام، بما يراعي في الوقت ذاته هشاشة النظم الإيكولوجية الساحلية والمناظر الطبيعية، وتنوع الأنشطة وأوجه الاستخدام، وتفاعلاتها، والوجهة البحرية لبعض الأنشطة وأنماط استخدامها وأثرها على الأجزاء البحرية والبرية على حد سواء، بالبيئة التراثية السياحية المتوسطية كتراث طبيعي بيولوجي وتراث ثقافي أثري، ذو الصلة بالمبادئ العامة التي تقوم عليها الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، والمتمثلة في[4]:

أ- مبدأ حماية المناطق الطبيعية في الفضاءات الساحلية: يحرص ذات المبدأ على الرعاية البالغة للثروة البيولوجية، والديناميات الطبيعية، وعمل المنطقة المدية والطبيعية التكاملية، والمستقلة للجزء البحري والجزء البري اللذين يشكلان كيانًا واحداً، مع تثمين العناصر المتعلقة بالنظم الهيدرولوجية والجيومورفولوجية والمناخية والإيكولوجية، والاقتصادية الاجتماعية، والثقافية، على نحو متكامل وقدرة المنطقة الساحلية على تفادي الأثار السلبية للكوارث الطبيعية وللتنمية، كما يجب تطبيق نهج النظم الإيكولوجية على الخطط والإدارة الساحلية بما يكفل التنمية المستدامة للمناطق الساحلية.

ب- مبدأ التسيير الإداري المتكامل للمناطق الساحلية: يراعي التسيير الإداري المتكامل للمناطق الساحلية ضمان إشراك المجمعات السكنية المحلية، والجهات المعنية في المجتمع المدني، خاصة تلك التي تهتم بالمناطق الساحلية، مع تنسيق وإرساء نظام مؤسسي منظم ومتعدد القطاعات بين مختلف الخدمات الإدارية، والسلطات

EISSN: 2588-2368 ———— ISSN: 2352-975X

الإقليمية المحلية التابعة للمجال الساحلي، مع حتمية صياغة استراتيجيات وخطط، وبرامج لاستخدام الأراضي في المناطق الساحلية.

ج- مبدأ تقييم الأثر البيئي للأنشطة الواقعة في المناطق الساحلية: لتعدد الأنشطة وتنوعها في المناطق الساحلية، ومنح الألوية، حيثما اقتضى الأمر، إلى الخدمات العامة، وإلى الأنشطة التي لها تأثير[5] مباشر على البيئة البحرية وبالقرب منها، مع اتسام تخصيص الاستخدامات في المنطقة الساحلية بأكملها بالتوازن، وتفادي التركيز غير الضروري والتمدد الحضري، لاسيما إجراء تقييمات أولية للمخاطر المصاحبة لمختلف البنى التحتية والأنشطة البشرية، وتفادي إلحاق الضرر بالبيئة الساحلية، واتخاذ التدابير اللازمة للترميم ومعالجة الضرر البيئي.

بالتمعن في فحوى المبادئ العامة المرتبطة بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، نجد أنها متصلة بشكل وظيفي بتثمين التنوع البيولوجي، وصون البيئة الإيكولوجية في الفضاءات الساحلية على إختلافها الإقليمي، وذلك بغية تسويق مظهر جمالي أنيق للبيئة الساحلية السياحية، والمسح السياحي[6] للأوساط المتاخمة لليّم أو المنفصلة في المدى الجغرافي منها على البيئة البرية من الإقليم ذاته، والتي تعتبر مواقعًا سياحية[7] بيئية بإمتياز، مهيأة بمجموعة من الأشغال في إنجاز المنشآت القاعدية لفضاءات ومساحات موجهة لاستقبال استثمارات سياحية، تتجسد في الدراسات التي تحدد طبيعة عمليات التهيئة، وطبيعة مشاريع الأنشطة للمنشآت المراد تحقيقها[8].

ثانيا: حوّكمة البيئة التراثية السياحية تثمين للتنوع البيولوجي للساحل:

يُمثل التنوع البيولوجي تباين الكائنات العضوية الحية المستمدة من كافة المصادر بما فيها، ضمن أمور أخرى، النظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية والأحياء المائية والمركبات الإيكولوجية التي تعد جزءاً منها، وذلك يضمن التنوع داخل الأنواع وبين الأنواع والنظم الإيكولوجية، حيث تحتوي الموارد البيولوجية على الموارد الجينية، أو الكائنات أو جزءاً منها، أو أية عشائر أو عناصر حيوانية أو نباتية أخرى للنظم الإيكولوجية تكون ذات قيمة فعلية أو محتملة للبشرية[9]، وحوكمتها بيئيًا تقديراً لمنافع موائل الثروة البيئية، في إطار ترشيد التعامل والانتفاع.

تسببت الأنشطة السياحية الإنمائية في التأثير المتواصل على الموارد البحرية الساحلية، ببناء عدد كبير من الفنادق الساحلية التي أدت إلى تدهور واسع النطاق للشعاب الساحلية التهديفية والموائل المرتبطة بها، وخاصة إذا كانت مياه الصرف الصحي مسموح بتدفقها في البحر على نحو مستمر، كما تؤدي كثافة الأنشطة السياحية غير المدروسة إلى المساس بالشعاب المرجانية، والمنظر الجمالي الطبيعي للبيئة الساحلية البحرية، وهذا ما يتطلب إنشاء مناطق محمية، مثل المحميات الطبيعية والحدائق الطبيعية. التي توفر بيئة سليمة للحفاظ على الموارد الوراثية والحيوية[10]، لا سيما تطويق المجال البري و/أو البرمائي للبيئة التراثية السياحية، وحوكمتها بأدوات مستحدثة لإدارة المناطق الساحلية وضمان استدامتها في مجالها الكوني، بحماية مستدامة وتثمين حكيم للتراث الطبيعي (1) والتراث الثقافي (2).

1- حماية وتثمين التراث الطبيعي في إطار التنمية المستدامة: يحتوي التراث الطبيعي المنظري في البيئة الساحلية والبحرية من المناطق الساحلية للبلاد على مخزون بيولوجي[11] وجيني، أصيل ونادر، متمثلاً في المعالم التراثية الطبيعية والمناظر الخلابة في أوساط بيئية متباينة بيولوجيًا، سواءً التراث المتواجد في الوسط الطبيعي البحري أو البري أو البرمائي، من المجالات الإيكولوجية للفضاءات الساحلية، حيث الحماية والتثمين شرطين أساسيّن لحفظ الموروث الطبيعي وصون الأراضي، والمساحات ذات القيمة الطبيعية والأهمية البيولوجية، تقديرها وتنميتها وفقًا للتخطيط الاستراتيجي الكفء، والادارة الحكيّمة في التسيير الرشيّد للبيئة التراثية الطبيعية.

يشتمل التراث السياحي البحري للساحل في البيئة البحرية على جميع الجزر والجزيرات، والجرف القاري، وكذا شريطًا ترابيًا بعرض أقله ثمانمائة متر، على طول البحر، ويضم كل من سفوح الروابي والجبال المرئية من البحر، وغير المفصولة عن الشاطئ بسهل ساحلي؛ السهول الساحلية التي تقل عمقها عن ثلاثة كيلومترات ابتداءً من أعلى نقطة تصل إليها مياه البحر، وكامل الأجمات الغابية والأراضي ذات الوجهة الفلاحية، وكذا المناطق الرطبة وشواطئها[12] التي يقع جزء منها في الساحل ابتداءً من أعلى نقطة تصل إليها مياه البحر، والمواقع التي تضم مناظر طبيعية أو تحمل طابعًا ثقافيًا أو تاريخيًا[13]، وتكون في غالب الأحيان محميات طبيعية بحرية.

EISSN: 2588-2368————————ISSN: 2352-975X

كما تضم البيئة البرمائية أوساطًا طبيعية في غاية التعقيّد، منها ما يجاور اليّم ويلتصق موقعيًا معه، ومنها ما هي منفصلة عن البيئة البحرية، متموقعة في البيئة البرية من الفضاء الساحلي الانتقالي، حيث المناطق الرطبة تتميز بوجود ماء عذب أو مالح أو شديد الملوحة، بصفة دائمة أو مؤقتة على السطح أو في العمق القريب، راكداً أو جاريًا، طبيعيًا أو اصطناعيًا، في موضع فاصل و/أو انتقالي، بين الأوساط البرية والمائية؛ وتأوي هذه الفضاءات أنواعًا نباتية و/أو حيوانية بصفة دائمة أو مؤقتة، وتنقسم نطاقيًا إلى ثلاثة مناطق متباينة التكوين كالمسطح المائي، والسهول المعرضة للفيضان، والحوض المائي[14]، وكل منطقة من المناطق الرطبة لها خصوصية في الحماية والتثميّن البيئي البيولوجي.

تمثل الأوساط الطبيعية البرية الساحلية بيئة مجتمعية من المجالات المحمية ذات الطابع الغابي، والتي تشمل كل من صنف الحظيرة الوطنية، الحظيرة الطبيعية، محمية طبيعية كاملة، محمية طبيعية، محمية تسيير المواطن والأنواع، موقع طبيعي، ورواق بيولوجي[15]؛ حيث كل نوع و/أو صنف من المجالات المحمية البرية يمثل بيئة سياحية نظرة، وقطب جذب للسياح والمستكشفين للطبيعة الساحرة في إطار السياحة البيئية التراثية.

2- حماية وتثمين التراث الثقافي في إطار التنمية المستدامة: تعدّ المناظر الثقافية والتاريخية من أهم الممتلكات الجاذبة للسياح، وعنصراً هامًا للجذب السياحي، لِمَ تعرضه من تراث منسجم مع البيئة البحرية والساحلية على مستوى الإقليم، مكونة مشهداً تراثيًا خلابًا ومنظراً متحفيًا، ومواقع حضارية ثمينة وأصيلة، كالمعالم التاريخية، المواقع الأثرية والمجموعات الحضرية أو الريفية[16]، المتصلة بالمجال الساحلي والموضوعة أو المعروضة كمنتوج سياحي ممتاز للسائح المستهلك، سواءً كممتلكات ثقافية عقارية أو منقولة أو غير المادية[17]، المكونة للطابع المحلي للبيئة الساحلية الاصطناعية التراثية، ذات القيمة والأهمية المجالية في البيئة الساحلية الثقافية[18].

يعتبر أي ممتلك ثقافي تراثي واقع في البيئة الساحلية و/أو البحرية من الفضاء الوطني إرثًا عامًا للإنسانية جمعاء، وجب المحافظة عليه كإنتاجات متأتية عن التعابير

EISSN: 2588-2368 ISSN: 2352-975X

الذاتية الإبداعية للإنسان، سواءً أكان ذلك في الماضي أو الحاضر، أو في المجالات الفنية أو العلمية أو الثقافية الدينية أو الاقتصادية أو السياسية أو التعليمية، التي لها أهمية في تأكيد استمرارية المسيرة الثقافية، وفي توطين التواصل الثقافي ما بين الماضي والحاضر والمستقبل[19].

كما يجب على الدولة في إطار سياستها في تثمين التراث الثقافي في البيئة البحرية و/أو الساحلية، حماية التراث الثقافي المغمور في مياه القضاء الوطني، والمتكون من حطام السفن الغارقة والمدن والموانئ الغارقة، التماثيل والهياكل والغارات والكهوف الغارقة، وما تحتويه السفن والهياكل والمغارات والمدن والموانئ من مكونات؛ حيث لا يشمل هذا المفهوم كامل الهياكل والتركيبات التي يتم العمل بها في البحر أو التراث الطبيعي[20].

إن للتراث الروحي الثقافي حضور فعال في مجال تسويق الثقافة السياحية المحلية، على إختلاف مآربها العرفية وعاداتها وتقاليدها الأصيلة، المتوراثة من حقبات زمنية تواترت على كل مجال و/أو فضاء سياحي، حيث تكون في غالب الأحيان أحد أهم عوامل الجذب السياحي، لأي منطقة بيئية تراثية يعترف لها بالقيمة الشعورية اللامادية، والتقدير كمكتسب حضاري أو موروث ثقافي لصيق بالهوية المحلية للفرد، سواءً في مآكله[21] ومشربه ولباسه، أو من الجانب الفكري التربوي والمجتمعي، المتمثل في الأقوال والحكم المأثورة، والقصص الشعبية الطريفة، الألعاب الترويحية، الأعياد والمناسبات ذات القيمة الإجتماعية التكافلية.

إهتم المخطط الوطني لتهيئة الإقليم بالتجديد الثقافي و/أو حماية وتثمين الإرث الثقافي المادي وغير المادي، حرصًا منه لتحقيق سياحة قطبية تراثية واعدة، تحترم الهوية المحلية حيثما كانت، وتعزز روابط التكامل بينها وبين المواطن المحلي، الذي يمثل العنصر البشري التنموي في عرض المنتوج السياحي الثقافي بإمتياز، كما تَوضَح ذلك في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030، في تحديد التموقع الإقليمي للسياحة البديلة ذات القدرة الإنتاجية، والتثمين المتكامل للموارد المستدامة، بالتحكم الاستراتيجي في التخطيط والتنمية، وتفعيل الرؤية المستقبلية السياحية للبلاد وإبراز حركياتها في برامج الأعمال السياحية النافعة ذات الأولوية[22].

EISSN: 2588-2368 ———— ISSN: 2352-975X

المحور الثاني: التسويق الإلكتروني للبيئة التراثية السياحية في الفضاء الساحلي:

تعرفُ السياحة الإلكترونية بأنها «نمط سياحي بديل، يتم تنفيذ بعض معاملاته التي تتصل بين مؤسسة سياحية وأخرى، أو بين مؤسسة سياحية ومستهلك (سائح) من خلال إستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية، بحيث تتلاقى فيه عروض متاحة، وخدمات سياحية عبر شبكة المعلومات الدولية – الأنترنت – مع رغبات جموع السائحين الراغبين في قبول هذه الخدمات السياحية المقدمة عبر شبكة الأنترنت»[23].

تظهر الأهمية التسويقية ووجهة السياحة البيئية في تحديد الشرائح الأكثر ملاءمةً للسوق السياحي، مع مراعاة وعيهم بالأهمية الإيكولوجية للموارد، وأيضا التأثيرات الاقتصادية التي يمكن أن تكون مجدية اقتصاديًا، هي بناء وصيانة البنى التحتية

والخدمات المطلوبة في السياحة المستدامة[24]؛ منها ما هو متعلق بالمواقع السياحية الطبيعية والثقافية، أو بالخدمات الفندقية المسخرة لذات الغرض، كاستراتيجية فعالة لتبني أسلوب التسويق الإلكتروني للمنتوج السياحي الساحلي (أولا)، كآلية ترقية وتثمين عقود الاستثمار السياحي الساحلي وتكييف الجودة البيئية (ثانيا) بما يتماشى ورهانات حماية البيئة ودعم الاقتصاد الوطني التكافلي.

أولا: استراتيجية تبني أسلوب التسويق الإلكتروني للمناطق التراثية الساحلية:

ظهر التسويق الالكتروني، كمفهوم حديث في ممارسة الأنشطة التسويقية عبر شبكة الأنترنت أو وسائل الاتصال الحديثة، باعتباره جزءًا لا يتجزأ من أنشطة التجارة الالكترونية، التي يُعرض من خلالها جملة من الخدمات السياحية[25]، الفريدة والمتميزة للتراث الطبيعي والثقافي الزاخر في الفضاءات الساحلية، حيث للتسويق الإلكتروني أهمية استراتيجية في دفع الترويج السياحي وعرضه عبر مواقع إلكترونية للمستهلكين. وتتمثل عناصره الأساسية والفعالة كمنهج تسويقي رقمي فيما يلي[26]:

1- الدفع الإلكتروني ببطاقة الائتمان: خدمات سياحية ذكية: لا يمكن الولوج للتجارة الإلكترونية السياحية الخدماتية دون الاعتماد على بطاقة الدفع الإلكتروني، والتي تعد مقومًا ضروريًا للتغلب على مشكلة الدفع التقليدي وتطوير التجارة وعصرنة متطلباتها في السوق العالمية، مع العمل على خلق حوافز لجذب أكبر عدد ممكن من الزبائن (سياح/ضيوف) عبر المواقع الإلكترونية للمؤسسات والهيئات المحلية والعالمية

EISSN: 2588-2368 ISSN: 2352-975X

السياحية، والترويج على أوسع نطاق للمنتوج السياحي الساحلي، وتشجيع الزبون على استغلال مواقع شبكة الأنترنت كمنصات رقمية، لتقديم خدمات نوعية وتنافسية بين المؤسسات الخاصة بترويج السياحة البيئية.

2- تحديث المعلومات التسويقية وتطوير جودة الأداء السياحيين: يجب الالتزام بتحديث البيانات والمعلومات التسويقية السياحية التي تبثها شبكة الأنترنت باستمرار، وجعلها أكثر جاذبية وتميزاً للمتعاملين وضمانًا لتحقيق الجودة الخدماتية المعروضة وتوطيد سبل الثقة بين المؤسسة السياحية والمستهلك الأداء التسويقي في مجال الفندقة[27] ووكالات السفر حول تعزيز تقنية رقمنة قطاع السياحة الساحلية في الجزائر، كسبيل لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة، مع نشر التوعية

والتثقيف البيئي لأهمية حماية البيئة، كمقوم لقيام السياحة البيئية ضمن المجتمع المحلي.

عرف المنجم السياحي تطوراً ملحوظًا في السنوات الأخيرة، نتيجة إعلان الرغبة السياسية الواضحة في مختلف القوانين التي تكرس دوافع ومبادئ الاستدامة الرامية إلى تهيئة الاقليم، وتجانسه الفضائي من حيث العدالة التنموية في الانصاف والجاذبية، دون إهمال القطاع السياحي الذي أصبح المخرج الوحيد لحماية البيئة كموائل، وتغذية الاقتصاد الوطني بمشاريع سياحية في أقطاب سياحية للامتياز في الفضاءات الساحلية/الداخلية الشمالية، وهي[28]:

أ- القطب السياحي للامتياز شمال شرق (POT.N.E): يضم كل من عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، سوق أهراس، تبسة، حيث يشكل هذا القطب فضاءً بحريًا يتميز بأكثر من 300 كلم 2 من الشاطئ و874.000 هكتار من الغابات، نقطة الارتكاز وقاطرة للتنمية السياحية على المستوى الجهوي ذات الهيمنة الاستجمامية، كما يحتوي على قدرات كبيرة لتنمية السياحة البيئية الغابية والجبلية، بالنظر لموقعه الجغرافي؛ يمكن ارتقاء هذا القطب إلى مصاف البوابة الثانية للوافدين بعد بوابة الجزائر، حيث عرف القطب السياحي للامتياز شمال شرق عدة مشاريع في إطار برامج التنمية.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

ب- القطب السياحي للامتياز شمال وسط (POT. N.C): يتشكل القطب السياحي للامتياز شمال وسط من 10 ولايات وهي الجزائر وتيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلى، المدية، البويرة، تيزي وزو، بجاية ويتربع هذا القطب على مساحة إقليمية تقدر بـ 33.877 كلم2، وتلعب فيه العاصمة الجزائرية دوراً محوريًا في السياسة والاقتصاد، كما يتوفر القطب فيها على هياكل قاعدية متطورة، تضم تجهيزات استثنائية ذات مستوى وطني ودولي، خدمات متنوعة وأقطاب للأنشطة والصناعات، قدرات تشجع بروز أنشطة مكثفة، والتي يمكن أن تكون أقطاب للأنشطة والصناعات، بقدرات تشجع بروز أنشطة مكثفة، والتي يمكن اعتبارها ضمن القدرات الكامنة السياحية والتراثية التي يمتع بها القطب طبيعيًا وثقافيًا كمواقع جذب فريدة ومتاخمة، حيث عرف القطب السياحي للامتياز شمال شرق عدة مشاريع في إطار برامج التنمية.

ج- القطب السياحي للامتياز شمال غرب (POT. N.O): يضم قطب الامتياز السياحي شمال غرب كل من مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غليزان، حيث تبلغ مساحته 35.000 كلم^2، ومن بين أهم الأقطاب المعول عليها لتكون وجهة مهمة ومفضلة في الخريطة السياحية للبلاد، وأداء دور كبير في ترقية وجهة "الجزائر"، لِمَا يتوفر عليه من مؤهلات طبيعية وقدرات سياحية إنمائية واستثنائية، ويتميز أكثر فأكثر بساحله الخلاب وبالجمال الباهر والإطار الساحر، الذي تعرضه الطبيعة للزائر من خلال المناظر، التي تتزاوج وجماليات الفضاءات الأخرى كالتضاريس الجبلية والأودية والمسطحات المائية الكبيرة، السهول والغابات، كما عرف القطب عدة مشاريع تنموية خاصة بالتنمية والتهيئة السياحية في إطار برامج التنمية.

ثانيا: آلية ترقية وتثمين عقود الاستثمار السياحي الساحلي وتكييف الجودة البيئية:

تواجه السياحة تحديات بيئية متعددة كامنة في نشاطها من حيث كونه نشاطًا قائمًا على كثافة استخدام الموارد الطبيعية، بالرغم من أن الأثر البيئي السياحي قد ينتج عن عوامل خارجة عن الصناعة السياحية[29]، وتفاعلها ضمن موقعه المجالي مما يفقد البيئة المستثمر فيها نضارتها وجودتها المطلوبين، لترقية وتثمين النشاط السياحي

EISSN: 2588-2368 ISSN: 2352-975X

في المناطق الساحلية، ويقلل حتمًا فرص تطوع المتعاملين في عقود الشراكة الاستثمارية الخاصة - محليين و/أو أجانب - والتي تعد حالة استثنائية لما تلعبه من أهمية في بعث التنمية البيئية والاقتصادية السياحية، في ظل دعم الدولة للاستثمار في القطاع السياحي وترقيته (1)، فضلاً عن كون السياحة الساحلية مناخ بيئي أصيل ذو قيمة خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني (2)، باعتبار استراتيجية تضمين التسويق الأخضر أكثر فعالية لعرض المنتوج السياحي البيئي (3) وتنمية السياحة البيئية الساحلية إقليميًا.

1- آلية ترقية وتثمين عقود الاستثمار السياحي الساحلي: من أجل احتلال مكانة في الأسواق العالمية وتحسين الموارد الوطنية خارج قطاع المحروقات، كان من الضروري تطوير قطاع السياحة وتحسين أداء المتعاملين العموميين والخواص، وتطوير الشراكة الخاصة، اعتماداً على ما تتوفر عليه الجزائر من مؤهلات، كما يتوقع أن تكون أزيد من مليار سائح على المستوى السياحة الدولية في حدود سنة 2020، وذلك بالشراكة مع متعاملين خواص تتوفر فيهم الشروط التالية:

أ- وضعية مالية متوازنة وبرنامج تنمية وتطوير محدد بدقة؛

ب- الاستعداد للمشاركة الفعلية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة والتعاون في الميدان التجاري، والتقني والاستثمار في (ترقية وتكوين وعمليات شراء مشتركة...الخ.)؛

ج- جلب الأسواق السياحية نحو الجزائر؛

د- الاستعداد للاستثمار المشترك في مجال إنعاش القطاع السياحي الوطني[30].

كما تستفيد من المزايا الاستثنائية الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، والمعدة على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة، حيث تتضمن هذه المزايا الاستثنائية تمديد مدة مزايا الاستغلال لفترة قد تصل لمدة 10 سنوات، ومنح إعفاء أو تخفيض للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي، والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي[31]، كأحد أوجه دعم الدولة للاستثمارات الخاصة بحماية البيئة وتثمينها للمستثمر الوطني و/أو الأجنبي في مجالات اقتصادية متصلة بالبيئة والتنمية

EISSN: 2588-2368 ———— ISSN: 2352-975X

السياحية في المناطق الساحلية الايكولوجية، المنظرية والثقافية، والتي تعد السياحة البيئية فيها أهم مصادر الدخل القومي من غير المحروقات.

ويساهم الاستثمار البديل للتراث البيئي بشكل فعال، حماية البيئة السياحية وفقًا لخصوصياتها، كما أضحى مطلبًا ملحًا لتعزيز التوازن البيئي كنظام، ودمج التنمية الاقتصادية في استثمار المنتوج السياحي المحلي، والترويج والتسويق له وفقًا لأحدث التقنيات والتكنولوجيات العالمية الصديقة للبيئة.

إن الموازنة بين تحقيق التنمية وحماية البيئة كجودة منظرية، هو أحد أهم دوافع وأبعاد التنمية المستديمة للسياحة، في إنتاج مواقع بيئية فريدة وممتازة من حيث عرض المنتوج في بيئته الطبيعية، دونما المساس بجوهر الموارد الايكولوجية أو إتلافها، وتتطلب استراتيجية تسويق المنتوج الأخضر البيئي من قبل الوكالات السياحية[32] الداعمة لتطوير القطاع، وابراز مفاضلتها في تحقيق الجودة، والاعتناء بالسياحة البيئية (الغابية والمحميات الوطنية الطبيعية، الحمامات المعدنية والشلالات، الأماكن التاريخية والثقافية) التنموية، وتوطين فكرة الجودة البيئية في المشاريع الاستثمارية السياحية في المناطق المجالية للساحل البحري والبري.

2- تكييف الجودة البيئية التراثية في صناعة سياحة ساحلية ذكية: إن تكييف أو توطين الجودة السياحية البيئية ضمن أساسيات وأبعاد الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، والتي تعبر عن عملية دينامية للفضاءات الساحلية واستخدامها على نحو مستدام، بما يراعي في الوقت ذاته هشاشة النظم الايكولوجية الساحلية والمناظر الطبيعية، وتنوع الأنشطة وأوجه الاستخدام، وتفاعلاتها، والوجهة البحرية لبعض الأنشطة وأنماط استخدامها وأثرها على الأجزاء البحرية والبرية على حد سواء، ومن أجل التغلب على أوجه القصور، يجب أن يتكيف الإطار القانوني للسياحة مع ICZM، وأحكام واضحة تهدف إلى إتقان تطويرZEST، من خلال إجراءات تهدف إلى:

أ- تحديد مهنة كل منطقة سياحية (السياحة الاجتماعية، السياحة الريفية، السياحة البيئية..)؛

ب- تحديد المناطق الملائمة للبناء، وتلك التي يمكن البناء عليها، مع تحديد النسبة

EISSN: 2588-2368 ISSN: 2352-975X

المئوية للطبيعة (عدد الأشخاص/الهكتار) فيما يتعلق بالبصمة البيئية لكل منطقة التوسع والموقع السياحي (تحدد الكثافة فيما يتعلق بسعة الاستقبال كل إقليم)؛

ج- تحديد الإجراءات والاختصاصات المتعلقة بالمساحات الحضرية بالفعل داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية، مع العلم أن أكثر من 20٪ منها مصطنعة. تتعلق هذه المسألة بقطاع السياحة و/أو تخطيط المدن والإسكان؛

د- توضيح آليات الإدارة والتنظيم المتكامل للمواقع التاريخية والأثرية بالإضافة إلى المناطق المحمية مثل الغابات الموجودة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية؛

و- توفير أدوات قانونية لتنظيم عملية الموافقة على خطط تنمية السياحة، من خلال إشراك المزيد من المجتمع المدني والسلطات المحلية، لضمان اعتماد خطة واضحة على المستوى المحلي؛

هـ- توفير أدوات قانونية لتنظيم إدارة الأماكن العامة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية[33].

خاتمة:

إن الحماية المستدامة والتثمين الرشيد للبيئة التراثية السياحية في المناطق الساحلية، تتطلب وجود سياسة إقليمية واضحة ومتحدة بالتخطيط الاستراتيجي، والحوكمة البيئية في تنظيم النشاطات الواقعة أو المهيئة لتكون مشاريع مندمجة ضمن الأطر المجالية في البيئة، مع تفعيل الإدارة المتكاملة في التسيير الحكيم للموارد الطبيعية وضمان إستدامتها، أمام حتمية إبقاءها حية ونظرة وجاذبة للعنصر البشري المتطلع للثقافة السياحية البيئية، بما في ذلك خلق فضاءات ومواقع للتوسع ذات قدرة استيعابية عالية، للسواح والجمهور المستهلك للمناظر الطبيعية والثقافية التراثية.

بالرغم من توجه الجزائر إلى تطوير آليات وأدوات قانونية لتنظيم النشاط السياحي، من خلال توفير جملة من الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة الوطيدة بالسياحة البيئية، إلا أن واقع الحال بيّن وجود عدة تجاوزات على الأوساط الطبيعية المحمية منها وغير المحمية، لاسيما الثروة الغابية التي باتت تشتكي من إهمال بفعل تدخلات الفرد المحلي في الاستهلاك اللاعقلاني للمنتوج الغابي، ناهيك عن الثروة البحرية والمائية التي تغمر بالنفايات وتشوه شواطئها وتنهب رمالها وموائلها، كما أن المناطق الرطبة في

EISSN: 2588-2368————————ISSN: 2352-975X

الساحل تعرف نفس الظاهرة من تلوث بيئي والاستغلال الصارم لمجالاتها، وهذا ما يفقد مثل هذه المواقع الحساسة والهشة لنظارتها وجودتها، وبالتالي تصبح منتوجاتها البيئية غير صالحة للجذب السياحي والبيئي في المنطقة، ولو إندمجت وتلاحمت منظريًا بالتراث الثقافي.

من خلال الدراسة أعلاه لموضوع البيئة التراثية السياحية في المناطق الساحلية، توصلنا إلى النتائج والاقتراحات المهمة، نُجْمِلُهَا في:

أولا- النتائج:

1- إن البيئة التراثية السياحية ذات الطابع النفعي و/أو الإنتاجي، تعتبر فضاءات طبيعية وثقافية أثرية مهمة في مجال حفظ التنوع البيولوجي، في البيئة الإيكولوجية وعرضها كمنتوجات سياحية إستثنائية للمستهلك السائح أو للجمهور المحلي، وفقًا للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

2- تؤثر السياحة البيئية البحرية و/أو الساحلية في المناطق التلية من الإقليم الوطني بشكل أساسي في مجال حماية البيئة بموائلها، وتقدير المنتوج السياحي عن طريق المسح الموقعي والجغرافي للمجالات الحيوية، أو ذات الأهمية الدولية وإستغلالها في السياحة الراشدة التراثية.

3- تحقيق فن التسويق الإلكتورني الذكي مرهون بوجود مخططات تنموية متكاملة، والاستراتيجيات الوطنية الهادفة لحماية التراث الطبيعي والثقافي في بيئته الأم، والتمكن من نهج الإدارة المتكاملة للمجالات الطبيعية المحمية منها أو المكشوفة للجمهور المستهلك للطبيعة الساحلية البحرية أو البرية أو البرمائية.

4- تثمين السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم في حماية البيئة بمنتجاتها النفعية، وتوجيهها نحو الإستدامة والحوكمة في إستعمال و/أو استغلال المواقع السياحية، والتوسع المجالي في توطين السياحة البيئية كثقافة محلية هدفها إنشاء اقتصاد وطني تكافلي.

ثانيا- الاقتراحات:

1- نؤكد على ضرورة تحيين القانون رقم 02-02 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه ليواكب المتغيرات الإقليمية، والاستراتيجيات الدولية الرامية إلى تعزيز حماية البيئة

بموائلها، لاسيما وجود عدة بروتوكولات صادقت عليها الجزائر وأهمها بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية لسنة 2008.

2- ضرورة إثراء القانون رقم 11-02 المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، وتوضيح قيمة المناطق الإيكولوجية الرطبة بالشكل الذي يتناسب والإستراتيجية الوطنية لحماية النظم الإيكولوجية في المناطق الرطبة، المعدة سنة 2016 من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

3- نوصي بضرورة وحتمية التأكيد الملح على توتيد الحماية اللازمة للتراث الثقافي المغمور في مياه القضاء الوطني من البيئة البحرية، ومواكبة تحيين القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي، بما يتماشى والتطورات القانونية الجديدة في إطار وضوح السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم في مجال تثمين هذا الإرث القيّم.

4- التزام القطاعات والمصالح المشتركة في مجال حماية البيئة بوضع دراسات تقويمية للبيئة التراثية، ومسح وجرد مختلف المواقع ذات القيمة السياحية، حمايتها وتثمينها بالتوافق والمخطط الوطني لتهيئة الإقليم، والمخططات التوجيهية ذات الصلة.

الهوامش والمراجع:

(1)- lynne mcgowan, practice and prospects for integrated coastal zone management (iczm) in the uk: improving non-statutory coastal governance through collaboration, department of civic design, thesis submitted in accordance with the requirements of the university of liverpool for the degree of doctor of philosophy, may 2011, p30.

(2)- تتكون البيئة من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية. انظر للمادة 04 من القانون رقم 10-03، المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر العدد 43 صدر بتاريخ 20 يوليو 2003، ص 09.

(3)- انظر للمادتين 1و2 من القانون رقم 73-38، المؤرخ في 25 يوليو 1973، المتضمن المصادقة على الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، المبرمة في باريس 23 نوفمبر 1972، ج ر العدد 69 الصادرة بتاريخ 20 غشت 1973، ص 1033.

(4)- راجع البروتوكول بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في المتوسط لسنة 2008، ص ص 51، 52.

(5)- يعرف تقييم الأثر البيئي بأنه التحليل المنظم للآثار البيئية لمشروع ما لتقليل الآثار السلبية، وتشجيع المؤشرات الإيجابية في التخطيط التنموي. راجع: محمد الصيرفي، البيئة السياحية، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، مصر، دط، 2016، ص173.

EISSN: 2588-2368————————ISSN: 2352-975X

(6)- المسح السياحي هو دراسة حثيثة لواقع الحال، ولعمليات العرض والطلب السياحيين في المنطقة أو الإقليم، حيث يهتم بالبحث عن القيمة والتقدير الحكيم للمواقع الطبيعية والمنشآت السياحية وعلاقتها بالعوامل المحيطة بها والمؤثرة عليها، فهو بذلك جزء مهم في عملية التخطيط السياحي وجمع بنك المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالنشاط السياحي. راجع: مجيد حميد العزاوي، مفاهيم سياحية، دار المناهد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2018، ص53.

(7)- يعد موقعًا سياحيًا كل منظر أو موقع يتميز بجاذبية سياحية بسبب مظهره الخلاب أو بما يتحوي عليه من عجائب أو خصائص طبيعية أو بناءات مشيدة عليه، يعترف له بأهمية تاريخية أو فنية أو أسطورية أو ثقافية، والذي يجب تثمين أصالته والمحافظة عليه من التلف أو الاندثار بفعل الطبيعة والإنسان. انظر للمادة 03 من القانون رقم 03-01، المؤرخ في 17 فبراير 2003، المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، ج ر العدد11 صادر بتاريخ 19 فبراير 2003، ص 5.

(8)- انظر للمادة 03 من القانون رقم 03-01، المرجع السابق، ص 5.

(9)- انظر للمادة 2 من المرسوم الرئاسي رقم 95-163، المؤرخ في 6 يونيو 1995، المتضمن المصادقة على الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي الموقع عليها في ريو دي جانيرو، في 5 يونيو 1992، ج ر العدد 32 صادرة بتاريخ 14 يونيو 1995، ص 5.

(10)- nasser galal, studies on the coastal ecology and management of the nabq protected area, south sinai, egypt, d. phil. thesis, university of york, february, 1999, pp11-12.

(11)- يقصد بالتنوع البيولوجي التعدد في أنواع الكائنات الحية وعددها، والتباين بين هذه الأنواع، وكذلك الاختلافات بين أفراد النوع الواحد. راجع: أيمن محمد عبده، التنوع الإحيائي في الوطن العربي، مؤسسة طيبة للنشر والتورزيع، مصر، ط1، 2014، ص07.

(12)- الشاطئ هو شريط إقليمي للساحل الطبيعي يضم المنطقة المغطاة بأمواج البحر في أعلى مستواها خلال السنة في الظروف الجوية العادية والملحقات المتاخمة لها، والتي تضبط حدودها بحكم موقعها وقابليتها السياحية لاستقبال بعض التهيئات، بغرض استغلالها السياحي. انظر للمادة 03 من القانون رقم 03-02، المؤرخ في 17 فبراير 2003، المحدد للقواعد العامة للإستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ، ج ر العدد 11 صادر بتاريخ 19 فبراير 2003، ص 9.

(13)- انظر للمادة 07 من القانون رقم 02-02، المؤرخ في 5 فبراير 2002، المتعلق بحماية الساحل وتثمينه، ج ر العدد 10، صدر بتاريخ 20 فبراير 2002، ص 26.

(14)- أنظ للمادة 03 من القانون رقم 11-02، المؤرخ في 17 فبراير 2011، المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، ج ر العدد 13 صادر بتاريخ 28 فبراير 2011، ص 10.

(15)- انظر للمواد 04، 13 من القانون 11-02، المرجع السابق، ص 11.

(16)- انظر للمادة 8 من القانون رقم 98-04، المؤرخ في 15 يونيو 1998، المتعلق بحماية التراث الثقافي، ج ر العدد44 صادر بتاريخ 17 يونيو 1998، ص5.

EISSN: 2588-2368————————ISSN: 2352-975X

(17)- انظر للمادة 3 من القانون رقم 98-04، المرجع نفسه، ص 5.

(18)- السياحة الثقافية هي كل نشاط استجمام يكون الدافع الرئيسي فيه هو البحث عن المعرفة، والانفعالات من خلال اكتشاف تراث عمراني مثل الدمن والقرى والمعالم التاريخية والحدائق والمباني الدينية، أو تراث روحي مثل الحفلات التقليدية والتقاليد الوطنية أو المحلية. انظر للمادة 03 من القانون رقم 03-01، المرجع السابق، ص 5.

(19)- هشام بشير، علاء الضاوي بسيطة، حماية البيئة والتراث الثقافي في القانون الدولي، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، ط1، 2013، ص77.

(20)- محمد سعادي، التراث الثقافي المغمور بالمياه في القانون الدولي العام، المصرية للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2019، ص12.

(21)- لم يد خر التشريع السياحي جهداً إلا وثمنهُ في مجال ترقية النشاط السياحي وتطويره وعصرنة خدماته، بما فيها التسويق الذكي للأطباق التراثية ذات القيمة المحلية لكل منطقة من الإقليم الوطني، لِمَ لها من أهمية في توثيق صلة الأماكن الثقافية/الطبيعية بالعرف المجتمعي. راجع: المرسوم التنفيذي رقم 19-151، المؤرخ في 29 أبريل 2019، المتضمن تعريف نشاط الإطعام السياحي وتنظيمه، ج ر العدد 31 صادر بتاريخ 12 مايو 2019.

(22)- راجع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية sdat2030، الكتاب2: التعلق بالتخطيط الإستراتيجي: الحركيات الخمس وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، صادر عن وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة لسنة 2008.

(23)- جلال بدر خضرة، وأخرون، السياحة الالكترونية، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2018، ص 32.

(24)- joão¬ romão, tourism, territory and sustainable development, theoretical foundations and empirical applications in japan and europe, springer library of congress control, singapore 2018, p61.

(25)- جلال بدر خضرة، المرجع السابق، ص 189.

(26)- جلال بدر خضرة، المرجع نفسه، ص 198.

(27)- راجع المرسوم التنفيذي رقم 19-158، المؤرخ في 30 أبريل 2019، يعرف المؤسسات الفندقية ويحدد شروط وكيفيات استغلالها وتصنيفها واعتماد مسيّريها، ج ر العدد 33.

(28)- راجع: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب (3): الأقطاب السياحية السبعة للامتياز (POT)، وزارة تهيئة الاقليم، البيئة والسياحة، الجزائر 2008، ص ص 6-73.

(29)- محمد الصيرفي، المرجع السابق، ص 193.

(30)- توفيق بن سهلة تاني، أثر المنظومة البنكية في الجزائر على ترقية الاستثمار في القطاع السياحي، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2016/2015، ج1، ص ص 120-121.

EISSN: 2588-2368————————ISSN: 2352-975X

(31)- انظر للمادة 17 و18 من القانون رقم 16-09، المؤرخ في 3 غشت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، ج ر العدد 46 صادر بتاريخ 3 غشت 2016، ص 21.

(32)- الوكالات السياحية والأسفار هي كل مؤسسة تجارية تمارس بصفة دائمة نشاطًا سياحيًا يتمثل في بيع مباشرة أو غير مباشرة رحلات وإقامات فردية أو جماعية وكل أنواع الخدمات المرتبطة بهما. انظر للمادة 3 من القانون رقم 99-06، المؤرخ في 4 أبريل 1999، المحدد للقواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار، ج ر العدد 24 صادرة بتاريخ 7 أبريل 1999، ص 13.

(33)- stratégie-nationale-de-gestion-intégrée-des zones-côtières pour l'algérie, 2015-2030, ministère chargé de l'environnement, p36.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X